

اصلاح النظام الضريبي في العراق نحو نظام ضريبي رقمي فعال

Reforming the Tax System in Iraq - Towards an Effective Digital Tax System

الباحثين

أ.م.د.حسن خلف راضي أ.د.جمال داود سلمان أ.د.سعد عبد نجم

كلية دجلة الجامعة / قسم العلوم المالية والمصرفية

abd@duc.edu.iq dawood@duc.edu.iq kalf@duc.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٣/١١/١٠ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٣/١٢/١٣

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة التحول الرقمي لفرض ضريبة على المعاملات الرقمية وسبل الحد من التحديات التي تعوق فرض ضريبة على المعاملات الرقمية في العراق ، والبحث يعالج المشكلة المتمثلة بمدى إمكانية تصميم نظام ضريبي رقمي فعال لجباية الضرائب. في ظل تحول الاقتصاد الرقمي المتوقع تطبيقه في العراق. واعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لأثبات فرضية ، وتوصل البحث إلى إمكانية زيادة حجم الاستثمار في مجال البنية التحتية للبيانات المتقدمة لتحقيق نظام ضريبي فعال. فضلا عن الاستفادة من تجارب بعض البلدان (سنغافورة مثال) في هذا المجال ، كما توصل الى ان هناك خطر تآكل القاعدة الضريبية المحلية في ظل تزايد التحولات الرقمية ، وعدم ملائمة التشريعات الضريبية المعتمدة في العراق للتحولات الرقمية في المعاملات المالية ، حيث يتحدى اصلاح النظام الضريبي



مجلة العلوم المالية والمحاسبية

العدد الرابع عشر/ حزيران ٢٠٢٤

الصفحات ١١٣ - ١٤٦

الرقمي لأساليب تطبيق النظام الضريبي التقليدي والعمل مع المنظمات والمؤسسات العالمية لصياغة نظام ضريبي رقمي ملائم للتحويلات العالمية في مجال الاقتصاد الرقمي ، والاتفاق بشأن التنسيق المتعدد الاطراف على المستوى العالمي وان تكون هذه الإجراءات متفقة مع التزامات العراق الدولية.

الكلمات المفتاحية : الضرائب الرقمية ، الاقتصاد الرقمي ، عتبة الضرائب الرقمية ، التشريعات الضريبية ، القواعد الضريبية .

Abstract

The research aims to examine the digital transformation of a digital transaction tax and ways to reduce the challenges of imposing a digital transaction tax in Iraq. The research addresses the problem of the possibility of designing an effective digital tax system for tax collection. As the digital economy is transformed, it is expected to be implemented in Iraq. The research relied on the descriptive and analytical approach of hypothetical evidence and found that investment in advanced data infrastructure could be increased to achieve an effective tax system. as well as taking advantage of some countries' experiences (Singapore example) In this area, it was also found that there is a risk that the domestic tax base will be eaten as digital transformations increase. Iraq's tax legislation is inadequate for digital transitions in financial transactions The reform of the digital tax system challenges ways of applying the traditional tax system and working with global organizations and institutions to formulate a digital tax slot suited to global transformations in the digital economy, Agreement on multilateral coordination at the global level and that such actions should be in conformity with Iraq's international obligations.

Keywords: digital taxes, digital economy, digital tax threshold, tax legislation, tax rules.

مقدمة : Introduction

تعتبر دراسة الضرائب الرقمية في الاقتصاد الرقمي ذات أهمية قصوى في المشهد العالمي اليوم ، حيث يلعب الاقتصاد الرقمي دوراً مهماً في التجارة العالمية ، وقد أدى ظهور التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية والمنصات عبر الإنترنت إلى خلق حاجة لإعادة تقييم السياسات الضريبية التقليدية ، حيث تتصدى الحكومات للتحديات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي وتجد طرقاً لفرض ضرائب فعالة على هذه الأشكال الجديدة من الأنشطة الاقتصادية.

لقد أثرت التقنيات الحديثة في الواقع الذي تعيشه البشرية وغيرت في معالمه ، وأصبحت هنالك أشياء اكتسبت صفة أصولاً- جري التداول عليها- ما كانت لتكتسب هذه الصفة بدون التقنيات الحديثة مثل الأفكار والمعلومات والمعارف ، ومع بداية القرن الواحد والعشرين تطورت الأنشطة الاقتصادية وتميزت باتجاه قوي نحو جعل الأسواق التجارية أسواقاً عالمية ، وذلك اعتماداً على الإمكانيات الجديدة للاتصالات الدولية وتكنولوجيا المعلومات، وقد أسفر هذا التطور عن تغيرات عديدة في بعض التعاملات التجارية والإنتاجية ، الأمر الذي ساهم في تحقيق عدة إيجابيات على مستوى التنمية الاقتصادية ، وفي ظل تنامي الاقتصاد الرقمي ظهرت العديد من التحديات أمام الأنظمة الضريبية القائمة عند محاولة إخضاع هذه المعاملات للضريبة. لذا جاء البحث ليلقي الضوء على متغيرات التحول نحو الاقتصاد الرقمي وبيان مزاياها وسلبياتها وانعكاساتها على النظام الضريبي مع التركيز على التغيير الذي ستحدثه في التعامل مع الممولين وعلاقتهم بالإدارة الضريبية ، وتكمن أهمية الموضوع في زيادة التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي بالإضافة إلي زيادة نسبة مساهمة منتجات الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حيث بلغت ٢٢.٥ % عام ٢٠١٥ وتزداد حتى وصلت إلى ٢٩% عام ٢٠١٨ ، وتزايدت هذه النسبة في السنوات اللاحقة ، حيث ساهم هذا التحول الحد من التهرب الضريبي وتوفير بيئة خصبة لتحقيق حصيلة ضريبية جيدة .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث

في معظم دول العالم يُعد دفع الضرائب من بين أكثر تعاملات المواطنين مع الحكومات صعوبة واستهلاكاً للوقت. أما للحكومات، فيُعد تعزيز الامتثال الضريبي وتحصيل الإيرادات الكافية أمراً ضرورياً لتمويل المنافع والخدمات العامة. ويُعد هو السبب في لجوء إدارات الضرائب إلى تنفيذ التحول الرقمي والعمل على هيكلة أنظمتها. ويمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا إلى إصلاحات ضريبية ناجحة ومستدامة ، ويضمن فرض الضرائب المناسبة على الاقتصاد الرقمي تقليل المعوقات التي تحول دون الامتثال، وبالتالي فإن الحاجة إلى نظام ضريبي جديد في العراق يلبي الخصائص الفريدة للاقتصاد الرقمي. ويهدف إلى تقديم رؤى وتوصيات لواضعي السياسات والسلطات الضريبية لتكييف استراتيجياتهم وفقاً لذلك ، ومن خلال القيام بذلك، يمكن للعراق اغتنام الفرص التي يوفرها الاقتصاد الرقمي مع ضمان الامتثال والإنصاف في تحصيل الضرائب.

٢.١- مشكلة البحث

تتمثل في التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في فرض الضرائب بسبب الطبيعة غير الملموسة للمنتجات والخدمات الرقمية وهذا ما يجعل من الصعب تحديد قيمتها وتخصيص الضرائب بشكل مناسب . وتثير الطبيعة اللاحودية للاقتصاد الرقمي كثير من التساؤلات حول " مدى إمكانية اصلاح نظام ضريبي رقمي فعال لجباية الضرائب. في ظل الاقتصاد الرقمي المتوقع تطبيقه في العراق" .

٣.١- فرضية البحث :

اصلاح نظام الضريبي الحالي ومحاولة تطبيق نظام ضريبي رقمي فعال بما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد رقمي بما يساهم في زيادة المنافع الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة .

٤.١ - أهداف البحث:

تقديم نظرة عامة اولية على الادبيات الاقتصادية الحديثة التي تركز على فرض ضريبة على الاعمال الرقمية .

التعرف على الاتجاهات العالمية الحديثة في فرض ضريبة على الاعمال الرقمية. تصميم نظام ضريبي فعال يتصدى للتحديات التي يطرحها الاقتصاد الرقمي في العراق. من خلال فهم ديناميكيات الاقتصاد الرقمي واقتراح حلول مبتكرة ، تمكن من ضمان فرض ضرائب عادلة ونمو اقتصادي مستدام.

٥.١ - المنهجية المعتمدة :

تم اعتماد من قبل الباحثين منهجية وصفية وتحليلية من اجل التوصل الى حل المشكلة واثبات فرضية البحث >

٦.١ - الحدود الزمانية والمكانية :

١.٦.١ - الحدود الزمانية : للمستقبل القريب

٢.٦.١ - الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي

٧.١ - هيكلية البحث :

من اجل الوصول الى اهداف البحث واثبات فرضيته تم تقسيم البحث الى مقدمة والتي شملت منهجية البحث والدراسات السابقة ، وأربعة مباحث : اهتم المبحث الاول الأطار المفاهيمي للضرائب الرقمية والاقتصاد الرقمي ، اما المبحث الثاني فقد ركز على تجربة دولة سنغافورة في تطبيق الضرائب الرقمية ، والمبحث الثالث ناقش تصميم نظام ضريبي رقمي فعال في ظل اقتصاد رقمي في العراق ، كما ان المبحث الرابع تناول نحو نظام ضريبي رقمي في العراق ، واختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات .

٨.١ - الدراسات السابقة : Previous Studies

١. دراسة قام بها (إبراهيم ، ٢٠٢١ : ٢-٢٨) والموسومة " الضريبة الرقمية وآثار تطبيقها علي الدول العربية " دراسة تحليلية " هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء علي

متغيرات التحول نحو الاقتصاد الرقمي وبيان مزاياها وسلبياتها وانعكاساتها علي النظام الضريبي مع التركيز علي التغيير الذي ستحدثه في التعامل مع الممولين وعلاقتهم بالإدارة الضريبية ، ويثير الموضوع إشكاليات متعددة ترتبط بإشكالية أساسية وهي ما مدي ملائمة القواعد الضريبية الحالية المطبقة في الدول العربية للتعامل في عصر الرقمنة . ومن هذه الإشكاليات: ما هي القواعد المناسبة للتعامل الضريبي مع المنشآت الرقمية؟، هل هنالك حاجة لاتفاقيات دولية لتعيين السيادة الضريبية لكل دولة؟؛ وفي منهجية البحث اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعرف علي مفهوم الاقتصاد الرقمي وتحليل الآثار التي ترتبت علي التحول للاقتصاد الرقمي وأثرها علي الإدارة الضريبية والممولين والحصيلة الضريبية ؛ وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج من أهمها: ضرورة التكيف مع هذه التقنيات والتعامل معها علي نطاق واسع في الدول العربية ، وخلق القواعد الضريبية الجديدة التي تلائم طبيعة الاقتصاد الرقمي، وتطوير المؤسسات الضريبية ليكون لديها القدرة في التعامل والتكيف مع الاقتصاد الرقمي.

٢. دراسة قام بها (Mas&anthor,2021;) الموسومة " تحديات فرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي" بما في ذلك النطاق والسمات التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي . إن وضع تصنيف شامل للعناصر الرقمية للمعاملات الاقتصادية، وتصنيف المعاملات ونماذج الأعمال، وتصنيف كامل لنماذج الأعمال الرقمية المخلة بالضرائب، تسمح بالتحليل مقابل نماذج الأعمال التجارية التقليدية من أجل تحديد تحديات فرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي. يتطلب تعريف الاقتصاد الرقمي فهماً لعناصر المعاملة الاقتصادية التي تنطوي على استخدام التكنولوجيا الرقمية، والتي قد يشكل بعضها تحديات لتطبيق القواعد الضريبية التقليدية وقد يتطلب تدابير ضريبية خاصة. بناءً على وجود أو عدم وجود مثل هذه العناصر الرقمية المعطلة للضرائب، كما تتطلب المعاملات الرقمية ونماذج الأعمال الرقمية تصنيفاً فرعياً للأغراض

الضريبية إلى تخريب ضريبي أم لا، مما يسمح بالتركيز بشكل أساسي على الفئة الفرعية لنماذج الأعمال الرقمية المعطلة للضرائب.

٣. دراسة (Opeyemi1 ,& Others,2022;2-17) والموسومة " الإصلاحات الضريبية والرقمنة والإيرادات الحكومية في نيجيريا . ركزت الدراسة على تقييم النتائج التوزيعية للإيرادات الضريبية والرقمنة على كل من الإيرادات الحكومية الفيدرالية وحكومات الولايات. وتم اعتماد تصميم البحوث بأثر رجعي في الدراسة الوصفية والاستدلالية وأجري تحليل للعلاقات المفترضة تلك العلاقات التي تم تحليلها باستخدام بيانات ثانوية من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٢٠ وإطار ديناميكي يستند إلى نهج التأخر الذاتي الموزع (ARDL) للتكامل المشترك . كما أكدت الدراسة على أن إصلاحات ضريبة دخل الشركة حسنت إيرادات الحكومة الفيدرالية لكنها منعت عائدات حكومة الولاية (SGR) في نيجيريا. لذلك تم التوصل إلى أن إجراء الإصلاحات المالية في نيجيريا يجب أن يتطور ليصبح أكثر شمولية بحيث يتم تضمين جميع مستويات الحكومة .

٤. دراسة قام بها (UBAY,2021;1-11) وعنوانها " فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي في تركيا بثلاث خطوات "اذ يغير الاقتصاد الرقمي قاعدة اللعبة، التي تطورت طوال قرون. على الرغم من أن التجارة الرقمية تستند بالفعل إلى تجارة السلع والخدمات كما هو الحال في التجارة التقليدية، فإن المنتجات الرقمية هي الموضوع الرئيسي لها. رفع الاقتصاد الرقمي حصته من الإيرادات مقابل التجارة التقليدية منذ البداية. بينما تتزايد حصتها من الإيرادات، فإن التحديات الناشئة عن ما يمكن أن تسبب فكرة معقدة العديد من المشاكل للدول. فالضرائب هي المشكلة الرئيسية بين تلك المشاكل التي لها بعد دولي . على الرغم من ذلك، فإن الضرائب للاقتصاد الرقمي يصبح موضوعا مثيرا للجدل إلى حد كبير في المجال الدولي، حيث تتخذ العديد من الدول بما في ذلك تركيا إجراءاتها القانونية الخاصة لفرض ضرائب رقمية للاقتصاد. تركيا هي واحدة من الدول الرائدة التي تحاول حل الضرائب مشكلة

الاقتصاد الرقمي. وقد اتخذت إجراءً ضريبياً ثلاثي الأرجل لكليهما لحل المشاكل وزيادة إيراداتها الضريبية . هذه هي ؛ ضريبة القيمة المضافة على B2C خدمة إلكترونية (خدمة إلكترونية) ، ضريبة الاقتطاع على الإعلان عبر الإنترنت وضريبة الخدمة الرقمية (DST) .

٥. دراسة (Elmaasrawy،٢٠٢٢) والموسومة " الأنشطة الرقمية اضحت تمثل الجزء الكبير في كافة قطاعات الاقتصاد كما اصبحت تمثل الفرص والتحديات للشركات والافراد في ظل تحدي كورونا ". اذ ساهم انتشار فيروس كورونا الى توسع كبير في التجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات الرقمية .وتهدف هذه الدراسة الى تحليل أهم المشكلات التي تعنيها الضرائب المرقمة في ضوء استقراء الادبيات السابقة والإصدارات المهنية والقوانين المتعلقة بالضرائب والتجارب الدولية وبالتالي اقتراح حلول للتغلب على هذه المشكلات . وتوصلت الدراسة الى ان تبنى فرض ضرائب على أنشطة الاقتصاد الرقمي ينتج منه العديد من المشكلات منها ليس من السهل تتبع معاملات الاقتصاد الرقمي، وصعوبة حصر وتحديد المجتمع الضريبي للاقتصاد الرقمي، وعدم وجود مستندات يمكن مراجعتها عند اجراء الفحص الضريبي، وأيضاً صعوبة تحديد طبيعة ونوعية الدخل الناتج عن الاقتصاد الرقمي، وصعوبة تحديد نوعية الدخل ذو الطبيعة المختلطة الناتج من الاقتصاد الرقمي، وتوفير فرص اكثر للتهرب والتجنب الضريبي، وكذلك مشكلة تحديد الاختصاص الضريبي للدولة على معاملات الاقتصاد الرقمي، وصعوبة تحديد قواعد ومعايير المنشأة الدائمة لأغراض المحاسبة الضريبية على الدخل، ومشكلة تقسيم الدخل الخاضع للضريبة على البلدان المختلفة ، وضعف التعاون الضريبي الدولي، وعدم تطوير الإدارة الضريبية بما يلئم طبيعة الاقتصاد الرقمي .وبالتالي في حاله قررت الدولة المصرية تبنى ضريبة الاقتصاد الرقمي على نطاق واسع فعليها ان تراعى الإيرادات الضريبية التي سوف تحصلها، مقابل الآثار السلبية التي تنطوي عليها الضرائب الرقمية .لهذا الغرض، لذا من الضروري تصميم القوانين الخاصة بالضرائب الرقمية بطريقة تضمن

الكفاءة في تحصيل الضرائب، وتجنب الإفراط في الضرائب على الأنشطة الرقمية وتقليل الآثار السلبية على اقتصاد الدولة .

٦. دراسة (سيلماني واخر ، ٢٠٢٣ : ٢-١٥) : وعنوانها "مدي مساهمة التحول الرقمي للإدارة الجبائية في البيئة الجزائرية " تستهدف هذه الدراسة تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة الجبائية لصالح المكلفين بالضريبة، وكذا الوقوف على طبيعة واتجاه العلاقة بين التوجه نحو التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات الجبائية ، ولتحقيق ذلك تم اعتماد استبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة والموزع على عينة مكونة من ٣٥ موظف بمركز الضرائب لولاية قسنطينة، وقد أظهرت النتائج دليل عن توفر مؤشرات عن وجود تحول رقمي وكذا تحسن في جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة ، مما يؤكد وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ودعم التحول الرقمي بتوفير بنية تحتية ملائمة لذلك ، وتقديم الدعم الفني اللازم لتحقيق خدمات جبائية تتسم بالجودة في صالح المكلف بالضريبة .

ما يميز بحثنا الحالي عن الدراسات السابقة ان يجري اصلاح واعتماد نظام ضريبي رقمي بعد تطبيق غير كفؤا لحالة الضرائب التقليدية فضلا عن تطبيقه لأول مرة في العراق.

٢- المبحث الثاني/الإطار المفاهيمي للضرائب الرقمية والاقتصاد الرقمي

١.٢- النظام الضريبي والاقتصاد الرقمي

أهمية وجود نظام ضريبي فعال يساعد وجود نظام ضريبي رقمي على :

١. زيادة الإيرادات الحكومية

تؤدي النظم الضريبية الفعالة إلى زيادة الإيرادات الحكومية التي يمكن استخدامها في مشاريع التنمية العامة والخدمات الاجتماعية.

٢. تعزيز النمو الاقتصادي

يدعم النظام الضريبي المستقر النمو الاقتصادي من خلال تزويد الشركات باليقين الذي تحتاجه للاستثمار واتخاذ قرارات مستنيرة.

٣. تعزيز ثقافة الامتثال

تولد النظم الضريبية الفعالة ثقافة الامتثال الضريبي بين المواطنين والشركات، مما يعزز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ويعزز العملية الديمقراطية.

٢.٢- الخطوات لأعداد لرقمته التحصيل الضريبي .

هناك العديد من الإجراءات والخطوات الأستباقية التي من شأنها التمهيدي لرقمنة التحصيل الضريبي، ذلك ما يشمل مجموعة من الاسس والتدابير قبل اعتماد نظام رقمنة التحصيل الضريبي بما يشمل (Estevão,2022::)

الاطار القانوني الداعم للتحويل من التحصيلات المادية للتحصيل الإلكتروني .
اعادة هندسة اجراءات التحصيل الضريبي بما يسمح بدعم التحويل للتحصيل الرقمي وما يستهدف تحقيق هدفاً اساسياً يتمثل في تبسيط الإجراءات وزيادة مستويات كفاءة التحصيل الضريبي .

تأمين بنية تحتية لإنشاء النظم والمنصات الالكترونية المطلوبة لتلقي ومعالجة التصاريح والاداءات إلكترونياً.

اعادة تصميم ضريبي بما يتلاءم مع آليات التحصيل الإلكتروني للضرائب .
يستلزم هذا التحويل وجود نظم للتسجيل الضريبي ، حيث لابد من تسجيل المكلفين ضريبياً الكترونياً ، ذلك يعطي كل مكلف ضريبي رقم حساب خاص يتكون من رقم التسجيل الضريبي الخاص به ، حيث يقوم المسجل بسداد الضريبة والغرامات المستحقة على الرقم الخاص به ، ويتم تحويل هذه المبالغ الكترونياً إلى حساب الوحدات الضريبية مباشرة .

تتطلب التعاون والتنسيق مع كافة أصحاب العلاقة والتنبؤ بمتطلباتهم من هذه الأنظمة والتقييمات الدورية لهذه الخدمات ومشاركة متلقي الخدمة في رقمنة التحصيل .
تهيئة البنية التحتية إضافة إلى تأهيل الكادر البشري واجهزة الحاسوب ، ومن الاتصال ، وتوفير آليات ضمان أمن الفضاء الالكتروني وحماية البيانات من الاقتراس .

ويعد اعتماد أنظمة الفاتورة الإلكترونية أحد الركائز الأساسية لرقمنة التحصيل الضريبي لاسيما فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك (ضرائب المبيعات ، والقيمة المضافة) ، حيث تعد الفاتورة الكترونيا بمثابة وصل او مستند إلكتروني يسجل فيه أية عمليات استيراد للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة بما يساعد الهيئات الضريبية على فرض وتحصيل إيرادات الضريبة ولكل المراحل لاستيراد السلع أو الخدمات .

٣.٢- الإطار القانوني الداعم لعمليات رقمنة التحصيل الضريبي :

لغرض التحول الرقمي لتحصيل الضرائب لابد من اجراء : (٢-١٤ ، ٢٠٢٢ ، Bassey &)

وضع حزمة من القوانين وسن التشريعات المصاحبة التي من شأنها ان تنظم عمليات رقمنة التحصيل الإلكتروني وفق أطر محددة بهدف تمكين الجهات المعنية من تطبيق خطتها واهدافها الاستراتيجية بصورة سليمة من جهة وتوضح الالتزامات القانونية وما يتبعها من التزامات على المكلف ضريبياً من ناحية أخرى

٤.٢- الإطار المؤسسي الداعم لعملية رقمنة التحصيل الضريبي .

تستلزم عملية التحول التحصيل الضريبي الاتي .(عبد المنعم ، هبة & الفران ، صبري (٢٠٢١) .

التنسيق بين كافة الجهات المعنية في الدولة ، التي يأتي على رأسها وزارة المالية ممثلة في الهيئة العامة للضرائب .

تشمل الجهات الفاعلة في أطار هذه المنظومة الجهات المسؤولة عن التحول الرقمي مثل البنوك وشركات الدفع الإلكتروني وشركات التقنية التي تختص بعمليات إعادة هندسة الإجراءات.

٥.٢- التحديات التي تواجه عملية رقمنة التحصيل الضريبي .

هناك جملة من التحديات التي واجهت الجهات المعنية في بعض الدول العربية التي عملت بدورها على تبني عدة آليات لتجاوز هذه التحديات ومن أبرزها :

تحديات بما يتعلق برفع مستوى التوعية والتثقيف الضريبي للمكلفين .

تحديات في تعزيز معرفة المكلفين ضريبيا باليات الدفع الالكتروني ، هذا وتعمل الجهات المعنية على تطوير جميع الأنظمة بناء على متطلبات العمل بصورة مباشرة

تحديات في رقمنة جميع الخدمات الضريبية المقدمة ، وضمان اجراء التحسينات الرقمية مع التركيز على تطبيق نظام الفاتورة الالكترونية بهدف رفع كفاءة التحصيل الضريبي ، اضافة إلى السعي لمكافحة التهرب الضريبي .

وتحديات في وضع الخطط والبرامج الاستراتيجية معنية بالتحول الرقمي والربط الالي لكافة الخدمات ، وتبني البرامج اللازمة لتقليل الفجوة الضريبية وزيادة الإيرادات والحد من تعاملات الاقتصاد الخفي مع التركيز على رفع نسبة رضا المكلفين .

ومن ابرز التحديات في هذا المجال هو كيفية دمج الاقتصادات غير الرسمية بمنظومة الاقتصادات الرسمية والتي تتمثل في تطوير الرقمنة مع ما يصاحبها من توجهات وإرشادات صادرة من الجهات المهتمة بالشأن الضريبي .

٦.٢- مراحل نظام التحول الرقمي التحصيل الضريبي :

يمكن اجمال تلك الرحل بالاتي :

١.٦.٢- مرحلة التخطيط والاعداد

٢.٦.٢- مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي

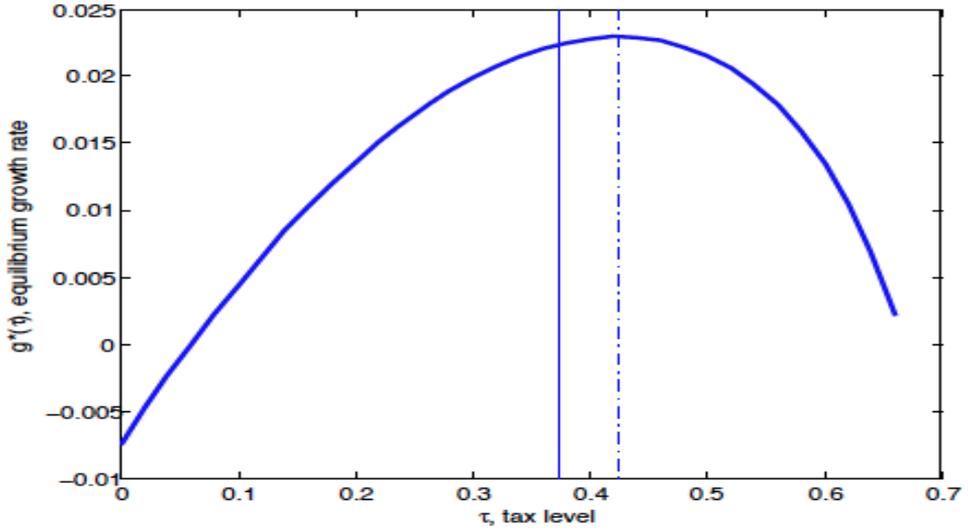
٣.٦.٢- مرحلة اختبار وتشغيل واختيار جودة نظام التحصيل الضريبي الالكتروني

٧.٢- العلاقة بين معدل الضريبة والنمو الاقتصادي :

مما لا شك فيه ان ظاهرة الفساد الإداري والمالي تؤثر على الضرائب والنمو، وهناك كثير من الادلة على ذلك فمثلا في الولايات المتحدة غالبا ما تكون العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي معقدة ، وتعتمد إلى حد كبير على الكفاءة التي تستخدم

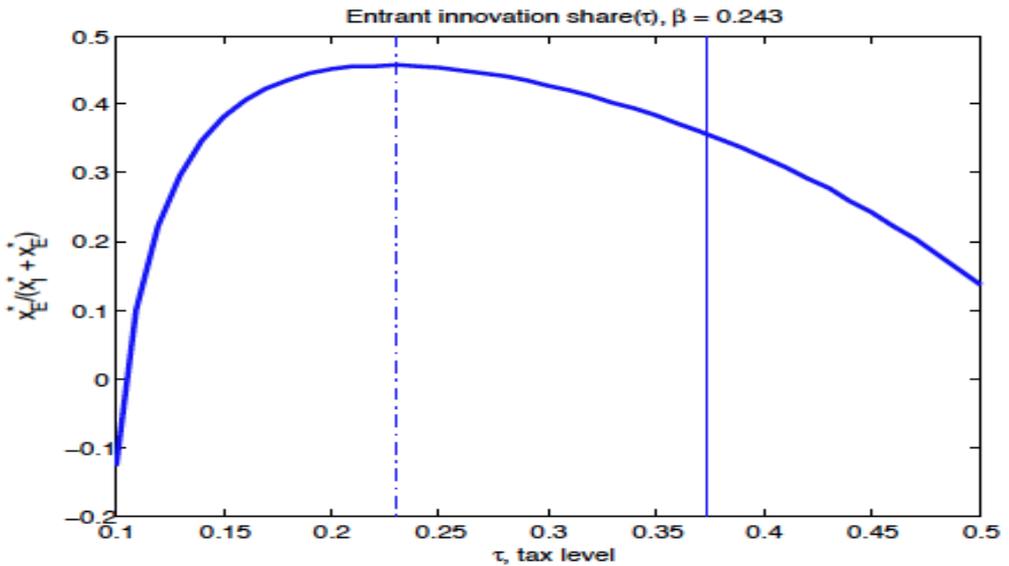
بها الضرائب. فتأثير الفساد على رفاهية الفرد تحد من هذه العلاقة حيث إن تعزيز الرفاهية للحد من الفساد أكبر بكثير من المكاسب الهامشية من تحسين معدل الضريبة. الا اننا ولنستكشف كيف تحكم مستويات الفساد العلاقة بين الضرائب والنمو. نقوم ببناء نموذج نمو داخلي (Kortum, klette,2004). يتمتع بديناميكيات واقعية للشركات . تشير الكثير من ادبيات المالية العامة ان معدلات النمو على أنها محددة مسبقاً للنماذج الضريبية المثلى. وعندما نصمم ذلك نأخذ وظيفة إنتاج الابتكار للوافدين وشاغلي الوظائف ويعتمد ذلك على جودة البنية التحتية ، والتي توفرها الحكومة من خلال الضرائب. يمكن أن تدعم عائدات الضرائب تراكم السلع العامة إلى الحد الذي يمكن للحكومات استخدام مصدر الإيرادات هذا بشكل فعال. بالنسبة لمستوى معين من الكفاءة الحكومية ، يتنبأ نموذجنا بعلاقة مقلوبة على شكل حرف U للضرائب والنمو، والتي تنشأ من الآثار المتنافسة لمثبطات الجهد مع توفير البنية التحتية العامة الإيجابية ، ويضعف الفساد المرتفع الآثار الإيجابية لنمو الضرائب من خلال سحب الموارد المتاحة التي كان من الممكن استخدامها في البنية التحتية المعززة للنمو الاقتصادي . نعلم الان نموذجنا لتحديد آثار الفساد والضرائب على النمو وتقييم المكاسب من التدخلات السياسية . ويوضح الشكل ١ معدل نمو التوازن كدالة في معدل الضريبة على الشركات. تُظهر العلاقة بين الضرائب والنمو الشكل المقلوب على شكل حرف U - في حين أن تحسين توفير السلع العامة يجعل الشركات أكثر إنتاجية، ومثبطات الاستثمار والجهد تتصدى لهذه القوة وتتجاوز معدل ضرائب حدا معيناً تصبح كبيرة جداً. معدل الضريبة المعياري لدينا البالغ ٣٧٪ قريب جداً من مستوى تعظيم النمو للمستوى الحالي للفساد في الولايات المتحدة، والذي يحدث بحوالي ٤٢٪ .

الشكل (١) النمو كدالة في معدل الضريبة



Soures; Aghion, P, U Akcigit, J Cagé, and W Kerr (2016), “Taxation, Corruption, and Growth”, NBER Working Paper No. 21928, published in *European Economic Review* .

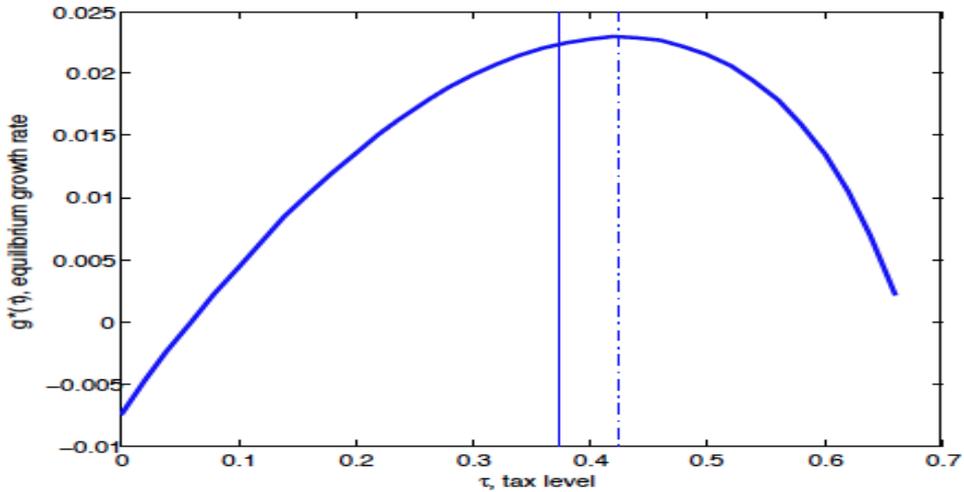
الشكل (٢) حصة الداخلين في الابتكار كدالة في معدل الضري



Sources; Aghion, P, U Akcigit, J Cagé, and W Kerr (2016), “Taxation, Corruption, and Growth”, NBER Working Paper No. 21928, published in *European Economic Review* ..

هذه النتائج لها آثار كبيرة على السياسة الضريبية ، والأكثر أهمية ما يبينه الشكل رقم (٣) ، حيث يشير إلى أن زيادة الرفاه من حيث معادلة الاستهلاك من خلال الحد من الفساد أو زيادة كفاءة الحكومة أكبر بكثير من المكاسب الهامشية من زيادة تحسين معدل الضريبة بالنسبة للمستوى الحالي لكفاءة الحكومة ، هذا صحيح داخل الولايات المتحدة، وستظل تحسينات النمو من التعامل الحكومي الأفضل مع الأموال العامة صحيحة بالنسبة للعديد من البلدان حول العالم

الشكل (٣) مكافئ الاستهلاك كدالة على معدل الفساد



Soures; Aghion, P, U Akcigit, J Cagé, and W Kerr (2016), “Taxation, Corruption, and Growth”, NBER Working Paper No. 21928, published in *European Economic Review* .

٨.٢- تجربة سنغافورة في تطبيق الضريبة الرقمية

اتسمت تجربة التنمية في سنغافورة بوضوح الرؤية ، والإرادة ، والإدارة القيادية الحازمة لتحقيق الأهداف ، فضلا عن قناعة الجميع بتلك الرؤية وأهدافها وقيادتها ، وجعل التعليم بكل أشكاله وأنواعه الوسيلة الأولى للإصلاح والتطوير وبناء الذات ، حتى أصبحت سنغافورة تمثل نموذجا عملياً للدولة التي انتقلت من معسكر الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة ، على الرغم من المعوقات التي تواجهها ، ويعود الفضل في ذلك إلى وجود قيادة كفوءة تمتلك رؤية مجتمعية لديها النزاهة في إدارة الموارد

واصرار على النجاح وتوفير كافة شروطه والمثابرة على تحقيق الإنجاز ولديها قناعة بضرورة احترام شعبها واعتمادها عليه اولا وأخيرا ، وهذا ما ساعدها على النهوض والتطور ، فالقيادات لم تبذر ثروة المجتمع على مشروعات مظهرية ولم تحاول ان توجه الاموال نحو مجالات غير منتجة وانما كان هم القيادات الإدارية احداث تنمية حقيقية للمواطن ، فالإنفاق على التعليم كان متمحورا على تخريج عمالة منتجة الأمر الذي جعل المقررات تميل إلى العلوم والتخصصات الفنية بدل التخصصات الأخرى الأقل اهمية في هذه المرحلة التنموية . فحرص القيادة على تنمية الإنسان وتطوير مواهبه وتشجيعه على التفوق والريادة ساهم في تحويل وظيفة الدولة إلى اختيار الانسان المناسب في المكان المناسب ، ولم تكن غنائم توزع على الاقارب والمؤيدين والاتباع ، وانما هي قيم عالية لا يترعب عليها إلا من هو أهل لها علما وأمانة وخبرة وجهداً .

٩.٢- تجربة سنغافورة لتصميم نظام ضريبي رقمي في ظل نظام اقتصاد رقمي . سيتم استعراض التجربة السنغافورية في تصميم نظام ضريبي رقمي في ظل اقتصاد رقمي. ويشمل الأسس النظرية والتحديات التي واجهتها ، والنتائج والإنجازات التي حققتها سنغافورة في تطبيق نظام الضريبة الرقمية حيث تمثلت الإجراءات بالآتي :

١.٩.٢- دعم النمو والتحول الاقتصادي نحو الرقمنة عن طريق :

تشجيع الاستثمارات، وتحفيز المشاريع ، واجتذاب المواهب والاحتفاظ بها.

توسيع شبكة DTA .

إبقاء تكاليف الامتثال منخفضة .

توفير اليقين الضريبي .

وجود قواعد واضحة .

إشراك الشركات والتعاون مع أصحاب المصلحة .

تطبيق أربعة معايير BEPS¹

¹ ويتضمن أربعة معايير (BEPS) مشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح

- الالتزام بتسوية المنازعات الضريبية وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية والقواعد المقبولة.
- ٢.٩.٢- التحديات الضريبية لرقمنة الاقتصاد السنغفوري. واجه النظام الرقمي الضريبي في سنغافورة تحديات عديدة ومن أهمها ما يلي :
- ظهور نماذج أعمال جديدة ورقمية للغاية .
- تقدم الشركات السلع والخدمات بأخلاق جديدة .
- السلع والخدمات المتداولة على الإنترنت والمقدمة من الخارج .
- القيمة التي تنشأ في الولاية القضائية . لكن الاستهلاك يحدث في مكان آخر .
- ٣.٩.٢- تطبيق المبادئ والقواعد الضريبية .الذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤ .
- ضريبة السلع والخدمات (GST) .
- ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك .
- ضبط نظام ضريبة السلع والخدمات .
- تكافؤ الفرص بين الشركات المحلية المسجلة في ضريبة السلع والخدمات والأجنبية التي لا توجد .
- ٤.٩.٢- رقمنة الاقتصاد وضريبة السلع والخدمات.
- تم تطبيق ضريبة السلع والخدمات على الخدمات المستوردة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٠ .
- نظام الرسوم العكسية لإمدادات B2B من الخدمات المستوردة مثل الخدمات الاستشارية والتسويقية
- نظام تسجيل البائعين في الخارج فيما يتعلق بإمدادات B2C من المواد الرقمية المستوردة.

المعيار رقم ٥ (مكافحة الممارسات الضريبية الضارة)
المعيار رقم ٦ (منع إساءة استخدام الاتفاقيات الضريبية)
المعيار رقم ١٣ (تبادل التقارير بين الدول ذات الصلة)
المعيار رقم ١٤ (تحسين آليات تسوية المنازعات الدولية الضريبية)

١٠.٢ - الخدمات

• عند تجاوز حجم المبيعات العالمية السنوية مليون دولار يحقق أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ دولار

بيع الخدمات الرقمية للمستهلكين في سنغافورة

- يتماشى كلا النظامين مع المبادئ التوجيهية لضريبة القيمة المضافة/ضريبة السلع والخدمات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- تفرض ضريبة السلع والخدمات حالياً على استيراد جميع السلع إلى سنغافورة، إلا في حالة تقدر قيمة السلع أقل من ٤٠٠ دولار (سلع منخفضة القيمة)
- زيادة حجم التجارة الإلكترونية ، وتنامي الاتجاه الدولي نحو فرض ضرائب على السلع المنخفضة القيمة .

وتؤيد سنغافورة المبادئ التالية:

- دعم النمو الاقتصادي العالمي والابتكار.
- الحفاظ على تكافؤ الفرص لجميع الاقتصادات، الكبيرة والصغيرة، المتقدمة النمو أو المتطورة

- الاعتراف بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الفريدة للولايات.

- ان تخصيص الأرباح في الضرائب مرتبطاً دائماً بالإنتاج والقيمة التي تخلقها الأعمال التجارية باعتباره " مبدأً أساسياً وسليماً اقتصادياً " .

١١.٢ - تصميم نظام ضريبي رقمي فعال في ظل اقتصاد رقمي في العراق

١.١١.٢ - واقع وملامح النظام الضريبي في العراق .

ان النظام الضريبي يمثل العمادة المالية للدول غير النفطية لان من خلاله تحقق تلك الدول الإيرادات الضريبية التي تساهم في عملية التنمية المجتمعية من خلال تطبيق القوانين الضريبية على المجتمع، اما في الدول النفطية مثل العراق فنجد مساهمة الضرائب في تمويل النفقات العامة لا يمثل الا نسبة ضئيلة لاعتمادها كلياً على إيرادات النفط ، ويعاني النظام الضريبي العراقي من قصوره في تحقيق تمويل

النفقات العامة فتقدر نسبة ايرادات الهيئة العامة للضرائب بما يعادل (١%-٨%) من مجموع الايرادات ، الأمر الذي اثر سلبا على النظام الضريبي العراقي، فالنظام الضريبي لا يسهم بتمويل الآ جزء يسير جداً من الانفاق العام ، لذا من الضروري وضع نظام جديد لإدارة الضريبة يطبق على كل القوانين الضريبية مع مراعاة خصوصية كل ضريبة . (جسام ، محمود ٢٠٠٩ : ١١٢) .

وقد عرف النظام الضريبي من قبل بعض الباحثين في مجال المالية العامة على انه (مجموعة الضرائب التي يفرضها القانون في دولة ما وخلال فترة زمنية معينة) ، دوينار ، محمد (١١٣:١٩٩٩) ، ويهدف النظام الضريبي إلى تعظيم الحصيلة الضريبية التي تحول إلى الموازنة العامة مع ضمان تحقق العدالة الضريبية ، ووضع الاساليب المناسبة لتحصيل الضرائب ومنع محاولات الغش والتهرب الضريبي في ظل وجود نظام سليم عبر اصلاح ضريبي علمي واقعي تقوم بتطبيقه ادارة ضريبية فعالة تمثل حلقة وصل بين المكلفين والنظام الضريبي . (جسام ، محمود ١١٢:٢٠٠٩)

١٢.٢- انواع الضرائب في العراق :

يتألف الهيكل الضريبي العراقي من نوعين من الضرائب هما (ناصر، ٢٠١٨ : ٤٧٩-٥٠١)

١.١٢.٢- الضرائب المباشرة : تفرض مباشرة على الدخل وراس المال وتستقر على المكلف ولا يستطيع نقل عبئها إلى الآخرين وهي على نوعين :

١.١.١٢.٢- ضرائب على الدخل : ضريبة الدخل تفرض على الارباح الناجمة عن التصرف بالأموال غير المنقولة وحق التصرف فيها ، وكذلك الارباح الناجمة عن كسب العمل والمهن الحرة من رواتب ومخصصات يتسلمها المكلف من القطاع الخاص أو العام أو بدل ايجار الارضي الزراعية وكل ربح ينجم لشخص لم يخضع لضريبة أخرى في مدة معينة وينظم هذه الضريبة قانون ضريبة الدخل رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ .

٢.١٢.٢- ضريبة العقار : تفرض هذه الضريبة على دخل العقار وهو مجموع الايراد السنوي عن العقار والعرضات التي يملكها في العراق عدا السكن الذي يشغله المكلف ، وينظم هذه الضريبة قانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ ، وقد ادخلت عليه تعديلات عديدة على هذا القانون ، قانون رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠١ الذي فرض ضريبة عقار اساسية بنسبة ١٠% من الايراد السنوي وضريبة عقار اضافية تبدأ بنسبة ٥% وتنتهي بنسبة ٢٠% ، أما التعديل الثاني هو قانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٤ الذي فرض ضريبة بنسبة ١٠% من العائدات السنوية لجميع أملاك العقار (ناصر، ٢٠١٨: ٤٧٩-٥٠١).

٢.١٢.٢- الضرائب على رأس المال :

تفرض على قيمة ثروة المكلف كلها أو بعضها وعادة تكون اسعارها منخفضة مما يسمح بالتشجيع على تكوين وتراكم الثروات .
ضريبة العرضات : وتفرض بنسبة ٢% ينظم احكامها قانون ضريبة العرضات رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ .

٣.١٢.٢- الضرائب غير المباشرة : يدفعها المكلف ثم ينقل عبئها الى شخص آخر ، غذ عادة ما تفرض على السلع المنتجة المصدرة أو المستوردة مما يقع عبئها على المستهلك بصورة نهائية وبصورة غير مباشرة وتزداد اهمية الضرائب غير المباشرة بسبب الخصائص التي تتصف بها اقتصاديات البلدان النامية ، مثل ضرائب على الاستهلاك (الضرائب الكمركية).

ضرائب على الإنتاج التي تفرض على بعض المواد المنتجة محلياً .
ضريبة المبيعات وهي فرضت بموجب القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٧ وينسبة ١٠% على اقيام جميع الخدمات التي تقدمها فنادق ومطاعم الدرجتين الاولى والممتازة .

٤.١٢.٢- عناصر النظام الضريبي في العراق :

تتكون عناصر النظام الضريبي من :

١٢.٢.٤-١- **التشريع الضريبي** : ويعني المبادئ والقواعد الضريبية الصادرة بموجب قوانين ولتحقيق اهداف الضرائب .

١٢.٢.٤-٢- **الإدارة الضريبية** : وهي الجهة الفيدرالية التي يقع على عاتقها تحصيل المبالغ الضريبية من المكلفين وتوريدها للخزينة العامة في مواعيدها المحددة

١٢.٢.٤-٣- **الجهاز القضائي** : ويعد ركناً أساسياً في النظام الضريبي لأنه يقوم بوظيفة الرقابة القضائية وسلامة تطبيق التشريع الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية ، بالإضافة إلى انه الجهة التي تتولى الفصل في المنازعات الضريبية التي قد تنشأ بين المكلفين والادارة الضريبية ، وهذا الجهاز ينبغي ان يتمتع بالاستقلالية والحياد بعيداً عن تأثير الادارة التنفيذية . (عماد ، سيف الدين & الشافعي ، علاء حسين ، ٢٠٢١ : ١٥٦) .

١٢.٢.٤-٤- **دافع الضريبة او المكلف** : وهو الشخص (سواء كان طبيعياً أو معنوياً) الذي تفرض عليه الضريبة بموجب قانون الضريبة ، ومن ثم يتوجب عليه دفعها إلى السلطات الضريبية .

١٢.٢.٥- **التحاسب الضريبي** : وهو عنصر من عناصر النظام الضريبي يختص بتنفيذ احكام التشريع الضريبي كونه الجزء المعني بتنفيذ الأحكام التشريعية المتضمنة للسياسة الضريبية والسعي لتجسيدها في الواقع .

١٢.٢.٦- **خصائص النظام الضريبي في العراق** :

يمكن ان نحدد خصائص النظام الضريبي بما يأتي :

انخفاض الحصيلة الضريبية ، حيث انها لا تتعدى ٥% من الدخل القومي في حين تصل في العديد من الدول المتقدمة إلى ما يزيد عن ٣٠% من الدخل القومي ، ويعود هذا الانخفاض إلى عدم كفاءة الإدارة الضريبية واجهزتها ، بالإضافة إلى تدني مستوى الوعي الضريبي . (جواد ، حسين ، ٢٠٠٦ : ١٠) .

الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

ارتفاع نسب السماحات الضريبية والمجالات غير الخاضعة للضريبة .

- كثرة الاعفاءات بهدف القضاء على الأثر السلبي للضرائب .
 - كثرة التعديلات التي طرأت على القانون الضريبي العراقي .
 - انتشار ظاهرة التهرب الضريبي بسبب مظاهر الفساد المالي والإداري .
 - وجود المنافذ غير الشرعية والتي لا تخضع للضريبة .
- ٧.١٢.٢ - المعوقات التي تواجه النظام الضريبي في العراق :

تعاني النظم الضريبية بشكل عام من ضعف الإيرادات وعدم تنوع الاوعية الضريبية في معظم البلدان النامية ومنها العراق ، نظرا لكثرة التحديات والمعوقات التي تواجه تفعيل السياسة الضريبية كرافد للموازنة واداة لتحفيز النمو الاقتصادي ومن هذه المعوقات :

كون الاقتصاد ريعي يعتد بشكل اساسي على القطاع النفطي ، حيث تمثل الإيرادات النفطية أكثر من ٩٥% في تمويل الموازنة والاقتصاد ، وبالتالي ضعف الحافز على تفعيل الضرائب كمورد بديل لتمويل الانفاق العام .

ضعف الإدارة الضريبية في تحصيل الضرائب ادى الى تراجع الإيرادات الضريبية نظرا للنقص الحاد في المعلومات والبيانات اللازمة لحصر المكلفين بدقة ، وانتشار الفساد المالي والإداري في كافة الحلقات الإدارية للجهاز الضريبي ، فضلا عن كثرة الاعفاءات الضريبية.

ضعف النظام الرقابي سواء كان ذلك على مستوى الرقابة الخارجية (ديوان الرقابة المالية) أو على مستوى الرقابة الداخلية (الرقابة التدقيقية) التي تقوم بها الإدارة الضريبية على حساب المكلفين وعمليات التحصيل الضريبي .

غياب البيانات المحاسبية لدى القطاع الخاص مما زاد من صعوبة تقدير ارباح المشروعات ، فضلا عن انتشار العديد من القطاعات غير المنظمة والبعيدة عن الرقابة مثل أصحاب الحرف والمهن الحرة ، مما يساهم في ضياع كثير من الإيرادات الضريبية

ضعف الوعي المجتمعي بأهمية الضرائب ودورها في تحسين مستوى الخدمات والبنية التحتية وفقدان الثقة بالحكومة وقدرتها على استغلال الإيرادات الضريبية ، وقد عززت مظاهر الفساد الإداري والمالي التي شهدتها الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ .
كثرة التعديلات والاعفاءات والسماحات التي تؤثر على الإيرادات الضريبية .
١٣.٢ - لمحة عامة عن الاقتصاد الرقمي في العراق :

اكتساب فهم متعمق للاقتصاد الرقمي ومكوناته وتأثيره على السياسات الضريبية.
المبادئ والنظريات الرئيسية في الضرائب الرقمية
فحص المبادئ والنظريات الأساسية التي تدعم الضرائب الرقمية ، مما يوفر أساساً متيناً للبحث.

شهد الاقتصاد الرقمي في العراق نموًا متواضعًا في السنوات الأخيرة، مع اعتماد أنظمة الاتصال بالإنترنت والتقدم التكنولوجي. والتجارة الإلكترونية والأسواق عبر الإنترنت ومقدمي الخدمات الرقمية لاعبين بارزين في السوق العراقية. ومع ذلك، يكافح النظام الضريبي الحالي للحصول على عائدات الضرائب من هذه الأنشطة الرقمية ، مما يؤدي إلى تهرب ضريبي محتمل وفقدان الإيرادات للبلاد.

١.١٣.٢- رؤية في تحديات النظام الضريبي الحالية في الاقتصاد الرقمي

١.١.١٣.٢- عدم الوضوح

ان النظام الضريبي الحالي لا يوفر إرشادات واضحة لفرض ضرائب على المعاملات والأنشطة الرقمية، وبالتالي يؤدي إلى الارتباك والتهرب الضريبي المحتمل.

٢.١.١٣.٢- صعوبة تحديد دافعي الضرائب

قد يكون تتبع دافعي الضرائب الرقميين وتحديد هويتهم أمرًا صعبًا بسبب الطبيعة اللاحودية للاقتصاد الرقمي، مما يؤدي إلى صعوبات في تحصيل الضرائب الفعال.

٣.١.١٣.٢- اللوائح القديمة لقوانين الضرائب الحالية التي ليست مجهزة لمعالجة

الطبيعة سريعة التطور للاقتصاد الرقمي، مما يؤدي إلى لوائح قديمة غير مناسبة للضرائب الرقمية.

٤.١.١٣.٢ - **التعاون والتنسيق الدوليان** : ويتطلب الطابع العابر للحدود للاقتصاد الرقمي تعاوناً وتنسيقاً دوليين في المسائل الضريبية. تعمل البلدان معاً لوضع قواعد وأطر مشتركة لفرض ضرائب على الأنشطة الرقمية، وتقليل النزاعات الضريبية وضمان التوزيع العادل لإيرادات الضرائب. تسعى مبادرات مثل مشروع BEPS إلى تعزيز التعاون بين البلدان.

٢.١٣.٢ - **التصور المستقبلي لاهم الفوائد الاقتصادية عند تطبيق نظام الضريبة الرقمية في العراق**

يمكن بناء تصور مستقبلي وكالاتي :

١.٢.١٣.٢ - **زيادة إيرادات الدولة** : من خلال التحول إلى نظام الضريبة الرقمية، ستمكن الدولة من زيادة عائداتها من الضرائب بشكل كبير نظراً لتحسين جودة تحصيل الضرائب والقضاء على التهرب الضريبي.

٢.٢.١٣.٢ - **تقليل التهرب الضريبي** . : نظام الضريبة الرقمية سيضمن أن يتم تقدير مبلغ الضرائب المستحقة بشكل صحيح، كما سيسمح بزيادة فعالية الرصد والمراقبة ومكافحة التهرب الضريبي بشكل فعال.

٣.٢.١٣.٢ - **تحسين كفاءة الجباية الضريبية** : يجب أن تصرف الكثير من الوقت والجهد والموارد لتحصيل الضرائب، ومن خلال نظام الضريبة الرقمية يمكن تحسين الفعالية العامة للنظام الضريبي وتحسين الكفاءة الإدارية .

٣.١٣.٢ - **الفوائد الاجتماعية لتطبيق نظام الضريبة الرقمية:**

١ . تحقيق التوزيع العادل للثروة : من خلال نظام الضريبة الرقمية، حيث يلتزم كل شخص بدفع الضريبة وفقاً لإجمالي دخله وثروته.

٢ . دعم التنمية المستدامة : يوفر نظام الضريبة الرقمية نظرة أفضل على الاقتصاد وتساعد الحكومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل أكثر دقة وشفافية ويساعد في تحسين استدامة النظام الاقتصادي.

٣. تعزيز الشفافية والثقة في النظام الضريبي : يمكن أن يساعد نظام الضريبة الرقمية على تعزيز الشفافية والثقة في النظام الضريبي عن طريق إطلاع المواطنين على طريقة تقدير الضرائب وطريقة تخصيص الإيرادات الضريبية . (أبراهيم ، أمال (٢٠٢١ : ١٨)

٤.١٣.٢ - نظم الضرائب الرقمية وتحسين الجودة الحكومية: من خلال - نظم الضرائب الرقمية تحسن معدلات الكفاءة في تطبيق الضرائب وتقديم الخدمات للمواطنين.

- نظم الضرائب الرقمية تحسن من الجودة الحكومية في العمل.

٣- المبحث الثالث/الجانب العملي

١.٣- مساهمة الضرائب في دعم الاقتصاد من خلال :

١.١.٣- زيادة النمو الاقتصادي

٢.١.٣- خلق فرص عمل جديدة

٣.١.٣- تخفيض تكاليف الدولة

٤.١.٣- توفير الاموال

٥.١.٣- التحسينات المتوقعة

٢.٣- اعتبارات النظام الضريبي الفعال في الاقتصاد الرقمي

١.٢.٣- التعاون الدولي : يمكن للتعاون مع الهيئات الدولية والبلدان المجاورة أن يبسر وضع سياسات ضريبية متنسقة وفعالة للاقتصاد الرقمي.

٢.٢.٣- إرشادات ضريبية شفافة : يتم وضع مبادئ توجيهية ضريبية واضحة وشفافة خاصة بالمعاملات الرقمية لتوفير اليقين وتشجيع الامتثال بين دافعي الضرائب.

٣.٢.٣- بنية تحتية للبيانات : يتطلب النظام الضريبي الفعال استثمارات في البنية التحتية للبيانات المتقدمة لالتقاط وتحليل بيانات المعاملات الرقمية من أجل تقييم ضريبي دقيق.

٤.٢.٣ - معدلات ضريبية عادلة وتنافسية : الذي يضمن العدالة والقدرة التنافسية أمراً بالغ الأهمية لجذب الأعمال التجارية الرقمية والاحتفاظ بالاستثمارات الأجنبية في العراق.

٣.٣ - التصورات للحلول المقترحة لنظام ضريبي رقمي فعال في العراق.
تحديات الاقتصاد الرقمي في العراق .

١.٣.٣ - الاقتصاد غير الرسمي : ان معظم أنشطة اقتصاد العراق غير رسمية، مما يجعل من الصعب مراقبة المعاملات الرقمية وإنفاذ اللوائح الضريبية.
٢.٣.٣ - البنية التحتية التكنولوجية : يفتقر العديد من مناطق العراق إلى التكنولوجيا والهياكل الأساسية اللازمة لدعم اقتصاد رقمي بالكامل، مما يخلق تفاوتات وتناقضات في تحصيل الضرائب .

٣.٣.٣ - انخفاض معدلات الامام بالأساليب التكنولوجية .

تعيق معدلات الإلمام بالتكنولوجيا المنخفضة قدرة المواطنين والشركات على إجراء المعاملات الرقمية، مما يحد من فعالية الضرائب الرقمية.
٤.٣.٣ - ضعف آليات الإنفاذ .

ويؤدي ضعف آليات الإنفاذ إلى عدم الامتثال للأنظمة الضريبية، لا سيما بين المؤسسات التجارية غير الرسمية وتلك العاملة في المجال الرقمي.
٥.٣.٣ - الضرائب القائمة على العتبة .

تقديم نهج قائم على العتبة حيث يتم إعفاء الشركات الرقمية الصغيرة التي تعمل دون عتبة دخل معينة من الضرائب، مما يخفف الأعباء الإدارية.
فرض ضرائب على المنصات الرقمية، فرض ضريبة على الأرباح التي تحققها المنصات الرقمية التي تسهل المعاملات بين المشتريين والبائعين، وبالتالي النقاط الأنشطة الاقتصادية الرقمية.

افتقار عدد كبير من مناطق العراق للوحدات الضريبية تعمل وتسرع من التحصيل الضريبي من المكلفين بدفع الضرائب

افتتار مناطق العراق من الربط الشبكي الذي يساهم في تحصيل الضرائب ببسر وسهولة .

٣.٤- تعزيز التعاون الدولي .

التعاون مع الكيانات الدولية لإبرام اتفاقات متبادلة بشأن جمع الضرائب وتبادل المعلومات لمكافحة التهرب الضريبي في الاقتصاد الرقمي التأثير على الشركات والمستهلكين. : قد تضع الضرائب الرقمية المتزايدة عبئاً مالياً إضافياً على الشركات الرقمية ، مما قد يعيق قدرتها على الابتكار والاستثمار في النمو. ومع ذلك، يمكن أن يخلق أيضاً ساحة لعب متكافئة بين الشركات التقليدية والرقمية، مما يعزز المنافسة العادلة.

٣.٤.١- المستهلكون :يمكن أن تؤدي الضرائب الرقمية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الرقمية، مما يؤثر على القوة الشرائية للمستهلكين. من ناحية أخرى، يمكن أن تدر إيرادات للحكومات للاستثمار في الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية، مما يفيد المجتمع ككل.

الفساد المالي والإداري : يؤدي انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري الى إعاقة أي جهد وطني لتطبيق الضرائب الرقمية مما يؤدي بالضرورة الى إعاقة أي جهد لتحقيق التنمية المستدامة في العراق (Aladwani,2016: 105-112).

٣.٥- العيوب والانتقادات المحتملة للضرائب الرقمية

٣.٥.١- الازدواج الضريبي : هناك قلق من أن الضرائب الرقمية قد تؤدي إلى الازدواج الضريبي، حيث تخضع الشركات للضرائب في ولايات قضائية متعددة لنفس الأنشطة. وهذا يمكن أن يخلق أعباء إدارية ويثبط التجارة عبر الحدود.

٣.٥.٢- التعقيد الضريبي

يمكن أن يضيف إدخال الضرائب الرقمية تعقيداً إلى الأنظمة الضريبية، مما يتطلب من الشركات التنقل في أنظمة ضريبية متعددة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الامتثال والأعباء الإدارية.

٦.٣- **التأثير على الابتكار** : يجادل البعض بأن الضرائب الرقمية قد تثبط الابتكار من خلال فرض تكاليف إضافية على الشركات الرقمية. هذا يمكن أن يخنق ريادة الأعمال ويحد من التقدم التكنولوجي.

٧.٣- **آثار وفوائد نظام ضريبي فعال :**

١. سيساهم النظام الضريبي الفعال في زيادة الإيرادات الضريبية للحكومة، وتوفير الأموال لتطوير القطاع العام ومشاريع البنية التحتية الحيوية.
٢. سيؤدي ضمان بيئة ضريبية عادلة إلى تعزيز الثقة بين دافعي الضرائب والحكومة، وتعزيز الامتثال وتقليل مخاطر التهرب الضريبي.
٣. سيؤدي اعتماد سياسات ضريبية مبتكرة إلى جذب الأعمال الرقمية والاستثمارات الأجنبية، مما يغذي النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في العراق.
٤. ستوفر الإرشادات الضريبية الشفافة اليقين للشركات، وتشجيع ريادة الأعمال وتعزيز نظام بيئي رقمي مزدهر.

٨.٣- **نحو نظام ضريبي رقمي فعال في العراق**

١.٨.٣- **السمات الرئيسية لنظام ضريبي فعال في العراق:**

هناك عدد من السمات التي لا بد ان يتمتع بها النظام الضريبي الفعال ومن اهمها :

١.٨.٣- **البساطة :**

من السهل فهم النظام الضريبي البسيط، ويقلل من الارتباك ويعزز الكفاءة ويحقق نوع من العدالة والإنصاف . ويضمن النظام الضريبي العادل دفع دافعي الضرائب بما يتناسب مع إمكانياتهم ولا يتقل كاهل أي مجموعة دون داع.

٢.١.٨.٣- **الشفافية:**

يولد النظام الضريبي الشفاف الثقة والمصداقية بين المواطنين والشركات، ويسر الامتثال والمساءلة.

٣.١.٨.٣ - إمكانية الوصول :

يضمن نظام ضريبي يسهل الوصول إليه إمكانية وصول المواطنين والشركات إلى المعلومات وطلب المساعدة عند الحاجة ، بغض النظر عن موقعهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي

٢.٨.٣ - الحلول المقترحة لزيادة الضرائب الرقمية:

١.٢.٨.٣ - ضريبة التعادل

أدخلت بعض البلدان ضريبة معادلة ، تُعرف أيضاً باسم ضريبة الخدمات الرقمية، تستهدف الإيرادات التي تولدها الشركات متعددة الجنسيات داخل حدودها. يهدف هذا النهج إلى الحصول على حصة عادلة من أرباح الأعمال الرقمية من خلال فرض ضرائب على بيانات المستخدم والإعلان عبر الإنترنت.

٣.٨.٣ - الحد الأدنى لضريبة الريح

الحل المقترح الآخر هو تطبيق حد أدنى لضريبة الريح، والذي يضمن للشركات الرقمية دفع نسبة معينة من أرباحها العالمية في كل بلد تعمل فيه، بغض النظر عن وجودها المادي. يهدف هذا النهج إلى منع تحويل الأرباح والتهرب الضريبي.

٤.٨.٣ - الإصلاح الضريبي العالمي

الجهود جارية لتحقيق إجماع دولي على تحديث القواعد الضريبية لاستيعاب الاقتصاد الرقمي. تسعى مبادرات مثل مشروع تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (BEPS) بقيادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مواجهة التحديات التي تفرضها نماذج الأعمال الرقمية وتطوير نهج أكثر تنسيقاً للضرائب بين البلدان

٩.٣ - تصميم نظام ضريبي فعال .

يقوم النظام الضريبي الفعال على الأسس التالية (عبد المنعم واخر ، ٢٠٢١)

١. الرصد : يجب أن يراقب النظام الضريبي جميع المعاملات ويوثق بدقة جميع المعلومات المتعلقة بالأحداث الخاضعة للضريبة.

٢. الإطار القانوني : ينبغي أن يكون الإطار القانوني للتنظيم الضريبي واضحاً وشاملاً، ويجب وضع تشريعات كافية لإنفاذ الامتثال.
٣. تحليل البيانات : يجب أن يكون النظام الضريبي قادراً على تحليل البيانات وتتبع الأنماط لضمان الامتثال وتحديد مجالات التحسين المحتمل.
٤. البنية التحتية الرقمية : يحتاج نظام الرقمنة الضريبية إلى وجود بنية تحتية رقمية قوية لدعم نظام ضريبي رقمي بالكامل.
- ٣.١٠ - نظام ضريبي رقمي يمكن الوصول إليه: (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢١)
- تبسيط عملية الامتثال، وسهولة الوصول إلى المعلومات والمساعدة، وزيادة الكفاءة .
استشراف آفاق وتطورات الضرائب الرقمية في المستقبل.
في الأجل القصير:
- على المدى القصير، يمكننا أن نتوقع زيادة المناقشات والمفاوضات بين البلدان لمواجهة تحديات فرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي، مع التغييرات المحتملة في القوانين واللوائح الضريبية.
في الأجل المتوسط :
- على المدى المتوسط، قد نشهد تنفيذ قواعد ضريبية أكثر تنسيقاً ومقبولة عالمياً للأنشطة الرقمية، وتقليل الثغرات الضريبية وضمان التوزيع العادل لإيرادات الضرائب.
في الأجل الطويل :
- على المدى الطويل، من المرجح أن تتطور الضرائب الرقمية أكثر لمواكبة التطورات التكنولوجية. ستحتاج الحكومات إلى تكييف السياسات الضريبية باستمرار لجذب القيمة الناتجة عن الاتجاهات الرقمية الناشئة ونماذج الأعمال.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤- الاستنتاجات :

١. اصلاح نظام الضريبي الحالي و تطبيق نظام ضريبي رقمي فعال بما يتلاءم والتوجهات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي وبما يساهم في زيادة الايرادات الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة .

٢. هناك العديد من التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي منها ما يتعلق بالبنية التحتية التي تعيق عمليات التنمية المستدامة ، فضلا عن ضعف البنية التحتية التكنولوجية التي تساعد في بناء نظام ضريبي رقمي فعال .

٣. من خلال اعتماد الاساليب التقليدية في تحصيل الضريبة وانتشار مظاهر الفساد المالي والاداري لابد من اعتماد اساليب تكنولوجية حديثة تعزز من اتساع الوعاء الضريبي .

٤ . في ضوء التجربة السنغافورة وتحقيق زيادة في الايرادات الضريبية عبر تطبيق نظام ضريبي رقمي فعال عليه يمكن الاستفادة من هذه التجربة من اجل زيادة الحصيلة الضريبة والحد من التهرب الضريبي وتوسيع قاعدة المكلفين بالضريبة وان يركز أي تغيير بتحفيز الانشطة الاقتصادية المتعددة .

٥ . امكانية تطبيق نظام ضريبي رقمي فعال في العراق بغلق المنافذ عن طريق الاتمته واكمال البنية التحتية للضريبة وتهيئة كوادر مدربة لاجل تطبيق نظام الضريبة الرقمية و ربط جميع المنافذ البرية والجوية والبحرية في شبكة امنة من اجل تسهيل تحصيل الضرائب الرقمية وبدون تدخل مباشر من قبل الاقراء في عملية الاستحصال وبالتالي منع التهرب الضريبي.

٢.٤- التوصيات :

اصلاح النظام الضريبي الحالي وضرورة تطبيق نظام ضريبي رقمي فعال بما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي وبما يساهم في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق التنمية المستدامة .

الربط الشبكي لكافة المناطق لتسهيل اجراءات التحصيل الضريبي واختصار تلك الاجراءات بما يقلل كلف التحصيل الضريبي وسرعة الانجاز .
فتح وحدات ضريبية في المناطق التي تفنقر لتلك الوحدات .
تثمين العقارات والسلع والخدمات بما يسهل من الفرض الضريبي الرقمي .
٥ . استخدام اليات مؤتمته فعالة في عمليات استحصال الايرادات الضريبية وشمول كافة المكلفين في الوعاء الضريبي من خلال لوائح ضريبية شفافة وواضحة .
٦ . زيادة حجم الاستثمار في مجال خلق بنية تحتية للبيانات المتقدمة لتحقيق نظام ضريبي فعال.

٧ . مراجعة القواعد الضريبية الدولية لمواكبة رقمنة الاقتصاد. على ان يكون هذا التغيير غير معوق للابتكار الرقمي .
٨ . تعزيز القدرة التنافسية عن طريق دعم الشركات في بناء قدراتها وتشجيع الابتكار في المشاريع الجديدة .

٩ . إجراء دراسة علمية من قبل فريق عمل يضم عدد من المختصين والأكاديمين في مجال تكنولوجيا المعلومات لغرض تصميم نظام ضريبي رقمي فعال بما لا يؤثر على إداء الأنشطة الاقتصادية .

المصادر والمراجع :

١ إبراهيم ،محمد محروس سعدوني ،(٢٠٢١) الضريبة الرقمية واثار تطبيقاتها على الدول العربية - دراسة تحليلية ، المجلة القانونية ، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية - جامعة الزقازيق.

٢ ابراهيم ، امال ، (٢٠٢١) " دور التحول الرقمي في دعم الايرادات الضريبية - مع اشارة خاصة للأقتصاد المصري" مجلة البحوث المالية ، المجلد ٢٢ ، العدد ١ ، يناير .

٣ . جسام ، محمد (٢٠٠٩) ، " النظام الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية " ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة محمود منثوري ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، الجزائر .

٤. جواد ، حسين ، (٢٠٠٦) ، " واقع السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الاصلاح الضريبي " ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العراق .
٥. عبد المنعم ، هبة & الفران ، صبري (٢٠٢١) دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، يونيو .
- ٦ . دونيار ، محمد (١٩٩٩) " في نظرية الضريبة والنظام الضريبي مع قراءة خاصة لقانون الضريبة اللبناني " ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت .
٧. رؤوف ، سيف الدين & الشافعي ، علاء حسين (٢٠٢١) "واقع النظام الضريبي في العراق وامكانية التطوير " مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٢٧ ، اذار .
٨. المعصراوي ، حماده السعيد / (٢٠٢٢) دراسة تحليلية لمشكلات الضرائب الرقمية في ظل جائحة كورونا ،المؤتمر العلمي السادس لكلية التجارة ، عدد خاص مجلد ١ جامعة طنطا..
٩. سليمانى سعيدة . بخاوة ، محمد الأمين ، (٢٠٢٣) ، التحول الرقمي للإدارة الجبائية ودوره في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة – دراسة ميدانية لعينة من موظفين مركز الضرائب بولاية قسنطينة ،
١٠. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، (٢٠٢١) تحول رقمي نحو زيادة كفاءة النظام الضريبي .
١١. ناصر ، انو عباس (٢٠١٨) ،الضرائب ودورها في تعزيز ايرادات الموازنه العامة في العراق ،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل ،مجلد ١٠،العدد ٣ .

References

- 1.UBAY, Birol .et al, (2021) , TAXATION OF DIGITAL ECONOMY in TURKEY in THREE STEPS,
2. Aghion, P, U Akcigit, J Cagé, and W Kerr (2016), “Taxation, Corruption, and Growth”, NBER Working Paper No. 21928, published in *European Economic Review* (2016), 86: 24–51.

3. Holmes, T (1998), "The Effects of State Policies on the Location of Manufacturing: Evidence from State Borders", *Journal of Political Economy*, 106, 667-705.
4. Klette, T-J, and S Kortum (2004), "Innovating Firms and Aggregate Innovation", *Journal of Political Economy*, 112: 5, 986-1018.
5. Kleven, H J (2014), "How Can Scandinavians Tax So Much?", *Journal of Economic Perspectives*, 28: 4, 78-98.
6. Mas, Cristen Olver Lucus, (2021) , Tax Challenges of Taxing the Digital Economy, World Bank Group.
7. Opeyem, Ajetunmobi, and others, (2022), TAX REFORMS, DIGITALIZATION AND GOVERNMENT REVENUE IN NIGERIA, *Asian Economic and Financial Review*.
8. Rohlin, S, S Rosenthal, and A Ross (2010), "State Tax Effects and Entrepreneurship: Estimates from a Border Model With Agglomeration Economies", Working Paper, Syracuse University.
9. Bassey, Edidiong . Mulligan, Emer, (2022) A conceptual framework for digital tax administration - A systematic review, <https://www.elsevier.com/locate/govinf>.
- 10 . Aladwani, A. M. (2016). Corruption as a source of e-government projects failure in developing countries: A theoretical exposition. *International Journal of Information Management*, 36(1).